مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية وموقع العراق فيها - الجامعات الاهلية انموذج تنموي

م.م.احمد ابراهيم حسين علي العبيدي/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/دائرة البعثات والعلاقات الثقافية
ahmedalirussia2020@yahoo.com/

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i140.1070

المستخلص

يمثل قطاع التعليم العالي ابرز المرتكزات الداعمة للبيئة الاستثمارية والركيزة الاساسية للمجتمع ونهوضه الاقتصادي والاجتماعي كونها تتفاعل وبشكل اساسي لتقليل نطاق فجوة الناتج الاجتماعي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث النامية بالطريقة التي تضمن الوصول الى ما توصلت اليه بلدانه المتقدمة ، بالتالي لابد من وجود ادارة سليمه للاقتصاد ككل المستند الى المعرفة الاكاديمية ، وبنية اساسية معقولة وقدر من التطور للقطاع المالي والحد الادنى من الموارد البشرية ذات المهارات والقدرات الكفوءة . يمكن القول ان هناك عوامل تشكل البيئة العامة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية ....الخ ، اذ تؤثر بصورة فعلية على اداء انشطة المستثمر وتحقيق ربحيته كالمنهجيات الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والاطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات . اذ يعتمد البحث الحالي على مؤشر سهولة اداء الاعمال وموقع العراق فيه كأحد مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية عامة والعراق خاصة . اذ يمثل قطاع التعليم الجامعي الاهلي احد القطاعات ذات الاهمية المتزايدة لجذب الاستثمار بإعتبار ان الجامعات أساس التنمية المستدامة، لما تشكله من دور في بناء المشروع القومي النهضوي، فهي ليست رافد للعملية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل هي في صميم نسيجها، لأنها السبب في التقدم وبناء الاوطان. ولاسيما إن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عنصر فاعل وأساسي داخل اي بلد من خلال ما تنتجه الجامعات من البحوث والندوات والمؤتمرات والدراسات وغيرها، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في عصر يتسم بالثورة المعرفية والمعلوماتية، وبهذا يعد التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة محورها الانسان وغايتها بناء الانسان وتنمية قدرته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية بشرية، ولكي تتمكن الدولة من منافسة عالم الاقتصاد الكوني .

الكلمات المفتاحية : البيئة الاستثمارية ، التعليم الجامعي ، مؤشر سهولة اداء الاعمال ، العراق .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 140 / أيلول / 2023
الصفحات : 180 - 188

اشكالية البحث واهدافه :

تعاني بلدان العالم الثالث النامية بما فيها بلدنا العراق من مشكلات كبيرة في الحصول على رأس المال المحلي وبكميات تكفي لتحقيق المستوى الاستثماري المطلوب لتنمية اقتصاداتها. لذلك تميل تلك البلدان لجذب الاستثمار الأجنبي بشكله المباشر ومحاولة توفير بيئة اعمال استثمارية جذابة من خلال تفعيل مكونات هذه البيئة. ويلعب ذلك النوع من الاستثمار دورًا بارزًا في الدول النامية من خلال زيادة كفاءة قطاع التصدير من خلال تقديم منتوجات جديدة ذات قيمة اقتصادية مضافة تحقق وفورات مالية ، اذ توجد منتجات لا يمكن إنتاجها دونما نشاط من قبل الشركات ذات الجنسية الأجنبية ويساهم وجود مثل هكذا شركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الدولة المعنية التي يتركز الاستثمار فيها وتكون جاذبة له اضافة الى الصناعات التي تنشئها في البلدان الجاذبة للاستثمار ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الكلية للصادرات في البد المستثمر وتحقيق زيادة ملحوضة في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي Gross National Product – GDP وتحقيق رفاهية الافراد والمجتمع وصولاً الى تحقيق اهداف التمنية المستدامة 2030 من خلال التوجه نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفة Knowledge Economy والذي يمكن تحقيق متطلباته من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري الجامعي الذي يمثل النواة الاساسية لإحداث اي عملية تنموية في المجتمع .

اولاً : مفهوم البيئة الاستثمارية

يرتكز الاستثمار بالدرجة الاساس وبشكل مباشر ووثيق على مناخ يتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وهذه السياسات تقنن ثقة ذلك المستثمر الخارجي وقناعته بتركيز استثماراته الى بلد دونما آخر ومن ثم فهي تؤثر في اتجاهات رأس المال وتوطنه .

يمكن ان يعرف الباحث الاستثمار Investment على انه (التخلي عن استخدام رؤوس اموال حالية لفترة زمنية محددة في بلد محدد وقطاع محدد للحصول على مزيد من العائد النقدي مستقبلاً بمثابة ما يمكن تعويضة او استرجاعه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة، والتعويض عن الانحسار المتوقع في القدرة او القوة الشرائية للاموال المستثمرة ، بسبب تضخم الاسعار مع امكانية الحصول على عائد مالي عقلاني مستقبلاً مقابل تحمله عامل اللايقين)

يتفق للباحث مع مجموعة البنك الدولي بتعريفها للبيئة الاستثمارية Investment Environment (مجموعة عوامل خاصة ببلد معين تحدد شكل الفرص والمحفزات المتاحة لشركات الاستثمار للعمل بفاعلية وانتاجية عالية) ، كما يمكن للباحث تعريفها بـ (جميع العوامل والظروف المرافقة للاستثمار في منطقة جغرافية معينة بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والادارية وغيرها ، فهي تؤثر سلباً او ايجاباً على الاستثمار) **هناك من يرى ان البيئة الاستثمارية تتضمن ما يلي :** [1]

1- استقرار محلي للدولة الجاذبة للاستثمار على صعيد سياسي واجتماعي .
2- استقرار محلي اقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية .
3- فرص ذات طابع استثماري مربح و مغري .
4- حرية التصدير والنقل وتعاون الشريك المحلي من الدولة المضيفة .
5- حوكمة رشيدة ذات قضاء يؤمن بعدالة الفرص .
6- تشريع وتفعيل القوانين المنظمة للاستثمار .
7- بنى تحتية متسارعة التطور وتسهيلات مالية وضريبية مشجعه .
8- بيئة محلية اجتماعية تكون صديقة للاستثمار .
9- تبسيط اجراءات منح تراخيص الاستثمار .

ثانياً : اهمية بيئة الاستثمار

تعد بيئة الاستثمار احد العوامل الخارجية الهامة التي تؤثر في قرار الاستثمار وتتمثل في الاستقرار الامني والسياسي والواقع الاقتصادي والتشريعي والخدمي الذي تعيشه الدولة ، وتمثل هذه العوامل محور مهم للقيام بالعملية الاستثمارية وديمومتها . اذ ان محددات القرار الاستثماري وبالاخص للمستثمر الاجنبي تتمثل بالعوائد والتكاليف والتوقعات ، الارباح تمثل حصيلة العوائد والتكاليف بينما تبنى التوقعات ليس فقط على الوضع الاقتصادي للبلد في الوقع الحاضر والتطلع للمستقبل . وانما يرتبط ذلك بتوقع استمرار الاستقرار السياسي وفي حالة حدوث تغير في النهج السياسي وفي ظل غياب اتفاقيات وضمانات دولية تتعلق بحماية المستثمر الاجنبي

[1] محمد داوودي , محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية , مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية , مجلد 13 , العدد 2 , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2011 : ص8

او تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، فإن هذا سيؤثر على الموجودات والالتزامات الاستثمارية وهذا ما يفكر به المستثمر على الاغلب ويدخله في حسابات المخاطرة وعدم التأكد بشكل دائم .[2]

تكمن اهمية عوامل بيئة الاعمال في طبيعتها الاقتصادية الاستراتيجية لما تمثله كحاضنة اعمال للاستثمار وللاقتصاد عموماً، وعليه اعطت عديد من دول العالم الثالث(النامية) اولوية تحسين وسائل عديدة منها تفعيل وتشريع نصوص قانونية تشجع المستثمر الاجنبي من خلال تحفيزه عبر تسهيلات وضمانات للحاضر والمستقبل ، وتسريع حصوله على التراخيص وتوفير البنية التحتية الاساسية الملائمة في قطاعات النقل والاتصالات والمعلوماتية وغيرها .

لقد اشتدت المنافسة بين البلدان اليوم لتحقيق افضل ترتيب في مؤشرات عالم الاعمال الدولية التي تبرز دور بيئة الاعمال الاستثمارية . اذ تبرز اهمية اختيارنا لهذا الموضوع الهام من خلال تسليط الضوء عليه لبيان تأثير البيئة الاستثمارية بمؤشراتها ومحدداتها وانعكاساتها على عملية تحفيز مؤشرات نمو البلد الاقتصادي ، فالنمو يكون قاصرا في ظل بيئة استثمارية طاردة له ، وعندما يرغب اي مستثمر اجنبي الدخول في الاستثمار فأنه يجابه منظومة من العلاقات المتشابكة مع البلد المضيف ويبحث فيها دون جدوى عن البيئة الاستثمارية التي تمثل مجمل اوضاعه المختلفة وبالتالي عدم تفعيل استثماراته وتدفق عائدات المستقبل المالية .

ثالثاً: مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية

ان التقييمات والاراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار حول العالم بشكل عام مبنية على حجم واتجاه حركة رؤوس الاموال على المدى القصير والطويل ، اذ لا يفكر المستثمر على الاستثمار في دولة محددة اذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ومن اجل الوقوف على واقع البيئة الاستثمارية مدار البحث الحالي **يمكن تحديد اهم مؤشرات المنظمات الدولية ذات العلاقة وفق الاتي :**

1- عامل المخاطرة القطرية المركبة Composite Country Risk
2- عامل الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index
3- عامل حقيبة الاستثمار Investment Profile Index
4- عامل سهولة تأدية الاعمال The ease of doing business index
5- عامل الانستتوشنال انفستر للتقويم القطري Institutional Investor
6- عامل جاهزية الحكومة الالكترونية E- government Index
7- عامل الحكم الصالح (الرشيد) Good Governance Index

يقتصر الباحث التركيز على المؤشر الرابع كأحد مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية في العراق

رابعاً: عامل سهولة او تبسيط تأدية الاعمال The ease of doing business index

يعبر عن تبسيط اجراءات تنفيذ الاعمال الاستثمارية وهو مؤشر فرعي جديد تم اعتماده سنة 2005 ، يمثل مؤشر مركب يتكون من مؤشرات عشرة فرعية تتكون من خلالها قاعدة بيانات بيئة تسهيل تأدية الاعمال ، ويقيس قوة تأثير وفاعلية القوانين والاجراءات الحكومية على بيئة الاقتصاد المحلية مع التركيز على قطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة (الحجم ، بهدف وضع اسس للقياس والمقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة وفي البلدان النامية.

يتألف المؤشر الرابع مدار البحث من 10 (عوامل) فرعية ، تشكل مجملها قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال .

1) (معامل) تاسيس الوحدة الانتاجية اومشروع الاستثمار .
2) (معامل) استخراج الترخيص .
3) (معامل) توفير الطاقة الكهرباء .
4) (معامل) تسجيل الموجودات .
5) (معامل) توفير رخص الائتمان .
6) (معامل) حماية مالك المشروع .
7) (معامل) محاسبة الضرائب .
8) (معامل)التجارة عبر الحدود .
9) (معامل) نفاذية فترة العقد .
10) (معامل) فشل الوحدة الانتاجية او مشروع الاستثمار .

[2] ريسان حاتم كاطع , دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر , دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية , بغداد , 2022 : ص 100-120 .

ويمكن مناقشة هذه المؤشرات على النحو الاتي :-

- **(عامل) تاسيس ذلك المشروع :** يقيس محددات بداية تأسيس الاعمال الاستثمارية من خلال عدد من الاجراءات (السقف الزمني ، التكاليف (نسبة مئوية من متوسط اجمالي الدخل القومي للفرد الواحد) والحد الادني من رأس المال لبدء المشروع (نسبة مئوية من متوسط اجمالي الدخل القومي للفرد الواحد)
- **(عامل) استخراج التراخيص :** يقيس مدى مرونة ترخيص البناء وتشييد المبنى التجاري لممارسة نشاط او فعالية استثمارية صغيرة او متوسطة ويعني عدد الانشطة ، المدة الزمنية، الكلفة (نسبة من متوسط اجمالي الدخل القومي للفرد) .
- **(عامل) توظيف العاملين :** يركز على توظيف العاملين من حيث صعوبة التوظيف ، كلفة التعيين ، كلف التسريح من العمل ، صرامة اوقات العمل .
- **(عامل) توفيرالكهرباء :** يقيس مدى سهولة توفير الشركات للطاقة الكهربائية ويعني عدد الاجراءات ، المدة الزمنية ،التكلفة من متوسط الدخل القومي للفرد .[3]
- **(عامل) تسجيل الممتلكات :** يقيس قابلية مرونة او جمود النصوص القانونية والاجراءات الخاصة لتسجيل ونقل الملكية ويعني عدد الاجراءات ، المدة الزمنية (يوم العمل) ، تكلفة التسجيل نسبة من قيمة الممتلكات .
- **(عامل) الائتمان :** يقيس سهولة أوصعوبة تحقيق الائتمان اللازم للمشاريع ويعني قوة المكانة القانونية ، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية التي تغطيها السجلات العامة للمعلومات (نسبة من عدد السكان البالغين) وتغطية المكاتب الائتمانية الخاصة .
- **(عامل) حماية مالك المشروع :** يقيس ذلك المؤشر مدى قوة حماية اصحاب المصالح من مالكي حصص الاقلية مقابل قيام المديرين واعضاء مجالس الادارة العليا للمشروع بأساءة استخدام الموجودات لتحقيق منافع شخصية وهو مؤشر مدى الافصاح المالي ، مؤشر مدى المسؤولية الاجتماعية المباشرة ، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى القضائية ومؤشر او عامل حماية اولئك المستثمرين .
- **(عامل) تسديد الضرائب :** يقيس مدى انظمة تحصيل الضرائب والسياسة الضريبية المعمول بها في البلدان التي يشملها ذلك المؤشر من خلال تقييم المعدلات الضريبية المفروضة واليات التسديد الادارية وعدد الضرائب التي تم دفعها خلال المدة الزمنية المحددة للمشروع ، و ضريبة الارباح كنسبة مئوية من الارباح التجارية ، نسبة المبالغ المدفوعه والضرائب المتعلقة بالقوى العاملة و نسبة الضرائب الاخرى التي تمثل نسبة مئوية لاجمالي سعر الضريبة من مجموع الارباح المتحققة .
- **(عامل) التجارة من خلال الحدود :** يركز على تفاصيل تكلفة الاستيراد و التصدير معبر عنها بتكلفة تصدير او استيراد شحنة من البضائع وهو مستندات التصدير ، الوقت اللازم لاتمام التصدير ، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد ، مدة الاستيراد ، وتكلفة الاستيراد
- **(عامل) تنفيذ عقود الاستثمار :** يقيس مدى مرونة النصوص القانونية والاجراءات الادارية المنظمة للانظمة القضائية لعملية الفصل او البت في القضاية التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونة متاخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وهي الاجراءات ، المدة الزمنية ، وتكلفة حل النزاعات التجارية .
- **(عامل) فشل او (اغلاق) المشروع :** يقيس مدى مرونة قوانين الافلاس المعمول بها لاغلاق الاعمال الاستثمارية وهي المدد الزمنية المخطط لها مسبقاً ، التكاليف الاستثمارية (نسبة من الاموال بعد الافلاس) ونسبة الاسترداد (سنت على الدولار).

يدل تصنيف البلدان النامية او المتقدمة في قيمة مؤشر سهولة (تادية) الاعمال على مدى تمتعها ببيئة اعمال كفوءة وملائمة وجاذبة للاستثمار ، وتدل المرتبة الادنى على ان بيئة اعمال افضل والعكس صحيح تماماً ، و يتم احتساب المراتب المذكورة (في المؤشر التي تحققها الدول في كل مؤشر او عامل ثانوي)

لقد حقق بلدنا العراق المرتبة 172 من الـ 190 دولة عالمية في قيمة مؤشر البنك الدولي السنوي لـ"سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019 ، فقد جاءت دولة نيوزيلندا في المرتبة الأولى حيث قدمت بيئة أعمال استمار عالمي ، بعدها احتلت كل من دولة سنغافورة ودولة هونغ كونغ الشعبية وحلت دولة الدنمارك في المرتبة الرابعة ، ومن ثم جاءت جمهورية كوريا الجنوبية بالمركز الخامس في حين جاءت الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في المرتبة السادسة والثامنة على التوالي، فيما تذيلت دولة الصومال القائمة تسبقها دولة ارتيريا الافريقية وجمهورية فنزويلا في قارة امريكا الجنوبية .

في عام 2011 جاء بلدنا العراق بالمرتبة 159 من بين 183 دولة في مؤشر البنك الدولي السنوي لـ"سهولة ممارسة الأعمال" و بالمرتبة 164لعام 2012 . [4] وقد اوقف البنك الدولي نشر بيانات هذا المؤشر منذ عام 2020 .

---

[3] http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950 البيئة الاستثمارية : مؤشراتها و دورها في الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة العراق والامارات العربية المتحدة , د. سعدية هلال حسن

هنا يمكن الاستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة الزمنية (عام 2007 الى عام 2013) مراتب تنافسية عالمية متقدمة ، اذ احتلت مرتبة الـ 68 عالميا عام 2008 من ضمن الـ 178 دولة شملها التقرير وعلى اساس 10 مؤشرات عالمية مسجلة تدفق استثماري اجنبي مباشر بلغ 16 مليار دولاراً ، وواصلت قيادة دولة الامارات العربية المتحدة الاصلاحات التنظيمية التي تهدف الى توفير المزيد من سهولة اداء الاعمال من خلال قياس تأثير هذه الاصلاحات على المؤشرات العشرة المكونة لمؤشر سهولة اداء الاعمال ، ففي هذا العام بدا مكتب الامارات الائتماني بجمع المعلومات الائتمانية الخاصة بالمقترضين من الافراد والشركات مما سمح بإمكانية الاشراف بشكل افضل على حجم مديونيات البنوك والمقترضين اذ حلت دولة الامارات بالمرتبة 33 عالميا عام 2010 وعلى اساس 10 مؤشرات تبوأت منها مراتب مهمة عالميا ، اذ حلت بالمرتبة الرابعة في مؤشر دفع الضرائب ، والمرتبة الخامسة في مؤشر التجارة عبر الحدود ، والمرتبة السابعة في مؤشر تسجيل الممتلكات ، مسجلة تدفق استثماري اجنبي بلغ 6 مليار دولاراً . وقد انشأت الامارات في هذا العام اطارا قانونيا ينظم عمل المراكز الخاصة بالمعلومات الائتمانية ، والزمت المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية ، مما ادى الى تعزيز اجراءات الحصول على الائتمان ، وفي مجال التجارة عبر الحدود ، اختصرت الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط اجراءات اعداد المستندات وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي. وحلت بالمرتبة 26 عالميا خلال عام 2013 من ضمن 185 دولة وهي افضل المرتب التي حصدتها الامارات في ذلك المؤشر المهم ، وعلى اساس 10 مؤشرات مسجلة تدفق استثماري اجنبي بلغ 10 مليار دولاراً احتلت الامارات المركز الاول عالميا من حيث انخفاض الضرائب المفروضة على الافراد والاعمال اذ ان الدولة لا تفرض اي ضرائب على الدخل وسهولة الاجراءات اللازمة لاطلاق المشاريع الاستثمارية وديناميكية نظامها الضريبي نظرا لسهولة دفعها وضالة حجمها وعدم وجود اية ضريبة على ارباح الشركات بالاضافة الى تسهيل الاجراءات اللازمة للبدء بالمشروع والسماح للمستثمر الاجنبي بالملكية الكاملة للمشروع واصدار قانون الدين العام ساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة على استقطاب الاستثمارات الاجنبية ومعززة للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي وتاثيره على اتجاهات الاستثمار.

لقد احتل العراق خلال خلال المدة (2005 – 2013) مراتب عديدة حيث حل بالمرتبة (114) عالميا من ضمن الـ (155) دولة التي شملها التقرير عام 2005 مسجلة تدفق استثماري لعام 2005 بلغ 0.515 مليار دولاراً واحتل المرتبة 141عالميا عام 2008 من ضمن 178 مليون دولة شملها التقرير مسجلة تدفق استثماري (2) مليار دولاراً وبالمرتبة 165 عالميا عام 2013 من ضمن 185 دولة شملها التقرير مسجلة تدفق استثماري بلغ 3 مليار دولاراً . ولا يزال هذا المؤشر ضعيفا في العراق ، فالقطاع العام هو المتحكم بالنشاط الاقتصادي المحلي بالرغم من حملات الترويج لالية اقتصاد السوق في ظل غياب الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لدعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي وغياب العمل بالنافذة الواحدة وعوامل أخرى انعكست بشكل سلبي على عامل سهولة تأدية أنشطة الاعمال وخلو القوانين والتشريعات الاستثمارية العراقية من ضمانات جاذبة للمستثمرين. هنا نحتاج الكثير من العمل الجاد لتسهيل الأمور الفنية والمالية والقانونية لذوي الاعمال الاستثمارية من اجل انشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وباقصر مدد زمنية قابلة للتنفيذ من خلال تقليل الروتين وإزالة المشكلات الادارية وتشجيع الاستثمارات الجديدة .

يرى الباحث ان بعض مؤشرات بيئة الاستثمار و تم تحليلها شهدت تراجعا واضحا في العراق ، اذ يتطلب العمل هنا بشكل فاعل وكفوء لتسخير جميع الظروف والإمكانيات والخطط الملائمة لخلق بيئة استثمارية ناجحة وهادفة من اجل دفع عجلة نمو العراق الاقتصادي ، فمؤشرات البيئة الاستثمارية اقتصرت على عوامل (العولمه ، التنميه البشرية ، الشفافيه و مؤشر سهولة اداء انشطة الاعمال) ، وبالامكان اضافة مؤشرات اخرى ذات اهمية متزايدة (مؤشر الحرية الاقتصادية ، و مؤشر جاهزية البنية الرقمية ، مؤشر التنافسية العالمية ، مؤشر الشفافية العالمية)

خامساً: مؤسسات التعليم العالي و مؤشرات التنمية المستدامة 2030 في العراق

يمثل عنصر التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص المؤشر الاهم في اي بلد يرغب في الانتقال الى مصافي الدول المتطورة صناعياً واقتصادياً واجتماعياً، اذ ان ارتفاع مؤشر التنمية البشرية يزيد من مهارة الانسان وقدرته الفكرية، وان من اهم العناصر الرئيسه في تقدم العملية التنموية اقتصا هي الموارد البشرية المدربة والمؤهلة ، فنجاح العملية التنموية مرهون بمستوى التطور والتقدم في مؤسسات التعليم العالي اقتصادياً واجتماعياً، ويعد التطورفي برامجها التعليمية هو الاساس في زرع بذرة التنمية وثمارها في ان واحد،

[4] https://archive.doingbusiness.org/ar/data/doing-business-score بيانات البنك الدولي , مؤشر سهولة اداء الاعمال

ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظام التعليمي القائم على اساس رصين في كافة مراحله فضال عن تطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات الدولية واحتياجات سوق العمل فضلاً عن وسائل تطوير التعليم العالي في ظل اهداف التنمية المستدامة 2030 .

كان العراق من بين الدول التي اشتركت في إقرار اجندة التنمية المستدامة 2030 بوصفه عضو في الأمم المتحدة، وتكشف مسيرة التنمية المستدامة في العراق عن الصعوبات التي يواجهها العراق نتيجة المشكلات التي يعايشها، وطبيعة إدارة التنمية. وعلى الرغم من وجود تطور بطيء في مؤشرات التنمية المستدامة، فطبقا للتقويمات الأممية فإنَّ العراق تقدم من المرتبة 127 عام 2018 إلى المرتبة 105 عام 2021 ، إلا ان جزءا من هذا التحسن جاء بفعل تدهور بعض الدول وتراجعها بسبب تداعيات أزمة كوفيد-19 .

تمكن بلدنا العراق خلال المدة الزمنية (من عام 2016 الى عام 2020) ان يحقق ما يمثل تقدم ملحوظ بمقدار (6.5) نقطة في مؤشر التقدم بالأهداف ، وكذلك حقق خلال عام 2016 مؤشر بلغ (56.6) نقطة واحتل المرتبة 118 من اصل (157) دولة، وتقدم العراق إلى مؤشر بلغ (63.1) نقطة عام 2020 وجاء في المرتبة 113 من أصل (166) دولة. وحقق درجة اقليمية من (62.3) نقطة إلى (66.3) نقطة على مستوى الشرق الاوسط . النقاط السابقة الذكر والتي حققها العراق شبه مقبولة اذا ما تم مقارنتها بمستويات التقدم التي احرزتها الدول الخليجية الريعية بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت بالنظر للمشكلات التي ما زال فيها العراق ضمن دائرة التحدي الدائم لها كبطالة الايدي القادرة على العمل ومستوى الفقر وغيرها من المؤشرات العالمية .

يمكن أن يؤشر الباحث بعض التحديات التي تواجه الحكومة العراقية في المرحلة القادمة ودور الجامعات التنموي في التصدي للتحديات المستقبلية ذات العلاقة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030

- **التمويل وتعبئة الموارد :** من خلال اعادة تخصيص الاموال اللازمة والمطلوبة لقطاع البحث والتطوير اذ ان القطاع لا يشغل سوى 1% فقط من اجمالي الموازنة الاتحادية العامة في العراق وزيادة الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي على اختلافها لضمان النهوض بالعملية التنموية في العراق ومحاولة تحقيق اهدافها المرسومة وفق رؤى الخبراء من اساتذة الجامعات على وجه الخصوص للاستفادة من خبراتهم في تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية لتنفيذ ما هو مخطط .
- اصلاح الموازنة الاتحادية نحو موازنات البرامج والأداء وموازنات النوع الاجتماعي : اذ إن حركة الاقتصاد العراقي تعتمد على أسعار النفط، ومن ثم ايراداته، فقد شكل النفط أقل نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني في عام 2020 ، وأرتفع إلى نسبة 47.1 %في الربع الرابع من عام 2021 وهذا يظهر جلياً بسبب التحسن الذي طرأ في أسعار النفط. ولم يظهر أي تغير هيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ، وبالتالي فأن من الضروري والمناسب الاعتماد على الايرادات غير النفطية ومنها الاستثمار في قطاع التعليم العالي استناداً الى احصائيات وزارة التخطيط التي تؤكد على ان عدد سكان العراق بلغ 40 مليونا و150 ألف مواطناً عراقياً في عام 2020 ، وهم موزعون بواقع 50.50% رجال ، و 49.5% نساء ، وفئة الناشطين بشكل اقتصادي تشمل نسبة السكان في السن القادر على العمل الذي يتراوح من (15-64) سنة، وهي النسبة الاعلى بين اعمار سكان المجتمع العراقي حيث بلغت 56.5% من مجموع السكان العام في العراق .

مما يستوجب حوكمة السياسات التنموية المستجيبة لأهداف التنمية المستدامة ومحاولة ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الاقتصادية من خلال اصلاح نظام الحماية الاجتماعية و ادماج الشباب في عملية التنمية المستدامة مع ضرروة الاهتمام بالقطاعات السلعية التي لا زالت نسب المساهمة فيها منخفضة لا تتلاءم مع أوضاع البلد الاقتصادية الذي يعتمد على الاستيرادات في مواجهة الطلب المتزايد، وما يؤدي ذلك إلى تدهور مؤشرات التبادل التجاري بخاصة مع دول الجوار العراقي

اضافة الى ضرورة اعتماد اللامركزية في اتخاذ القرارات من خلال زيادة دور البيانات في الاقتصاد بالاستناد الى المعرفة Knowledge

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكن للباحث تلخيص الاستنتاجات وفق الاتي :

1. وفق الظروف ومستجدات البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية أعادت العديد من دول العالم النامي النظر بقوانينها وتشريعاتها الاقتصادية ولاسيما في الاستثمار ومكانة النشاط الخاص وتحجيم دور الدولة وقطاعها العام في النشاط الاقتصادي انسجاما مع ما يدعو إليه صندوق النقد والبنك الدوليين من وصفات وإلزام البلدان المدينة بوجوب إتباعها لإعادة جدولة ديونها.
2. شرعت العديد من دول العالم النامية والمتقدمة تشريعات تحاول جعل بيئتها الاقتصادية أكثر تنافسية وجاذبة للاستثمار الخاص من خلال إزالة عوائق الاستثمار و تقديم الحوافز المغرية لاجتذاب قطاع الإعمال، وعليه كانت تلك الجهود قد توافقت على إبرام الكثير منها اتفاقيات ضمان الاستثمار الدولية واكتساب عضوية منظمة

التجارة العالمية وما في ذلك من وجوب الالتزام باتفاقية تدابير الاستثمار وشرط المعاملة الوطنية، وصارت البلدان صغيرة المساحة وقليلة السكان تسوق نفسها للمستثمر الاجنبي وتعرض مزايا تنافسية في مجالات متعددة مثل ميناء مناسب للتصدير من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي اضافة الى توافر الايدي العاملة المناسبة .

3. من خلال استعراض تجارب بعض الدول النامية التي ورد ذكرها ، تبين ان هناك علاقة متداخلة ما بين توفير متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة ونمو وتطور قطاع الإعمال الاستثمارية وجذبها. حيث اخذت تلك الحكومات تلك الدول بعين الاعتبار اهمية البيئة الاستثمارية المناسبة ومعاييرها كافة ، فالاستثمار لا ينشط بمجرد تشريع وتفعيل قانون خاص للاستثمار فقط ، وإنما يجب توافر بيئة وطنية على كافة المجالات لضمان تدفق الاستثمار بين دولة وأخرى والتي تعد احد شروط تشكيل المناخ الاستثماري.
4. كافة المؤشرات الخاصة بالقطاع العام في العراق تؤكد وجود (تناقص في مستويات الإنتاجية والنمو وتدني مستمر في معدلات جودة المنتجات وتحقق خسائر ووجود بطالة مقنعة) دون التوصل لحلول وفلسفة خاصة بعملية الإصلاح الاقتصادي ومسألة إعادة التأهيل وما ينبغي إن تكون عليه.
5. بالرغم من دعوة العراق الى أجراء إصلاحات اقتصادية موضوعها الرئيس تحقيق لامركزية في آلية صنع القرار وإتاحة الفرص المناسبة لمؤشرات السوق المحلي والدولي و مبدأ المبادرة للقطاع الخاص بان تلعب دوراً اكبر في تخصيص كافة الموارد المناسبة ، ومنح مؤسسات الدولة كافة مزيد من الاستقلال المالي في التخطيط لمشروعاتها المستقبلية من خلال تخفيف القيود لفسح المجال إمام الإدارة الذاتية ،إلا إن هذه الإصلاحات ماتزال تتطلب شروطاً وبيئة مهيأة لتحرير الاقتصاد من المركزية إلى اقتصاد السوق.
6. المبالغة في تعقيدات وطول مدة الإجراءات الحكومية وتعددها على صعيد الإعمال في العراق مما يشكل عامل يدفع برجال الإعمال بالعزوف عن الاستثمار و قصور القاعدة المعرفية والمعلوماتية للقطاع الخاص مما عمق عدم قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كإحدى عناصر التنافس والوصول إلى الأسواق الخارجية.
7. أدى عدم التنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية إلى استقلال كل واحدة منها في ممارسة صلاحياتها يشكل يتقاطع بين صلاحيات منها ازاء الأخرى . بحيث ان تنفيذ قانون الاستثمار يواجه مشكلة التفسير الواسع للمواد القانونية التي لا تنسجم مع سياسة جذب الاستثمار للمواد القانونية.
8. إن العولمة والتغييرات التكنولوجية ودورات الإنتاج القصيرة والأشكال الجديدة في تنظيم العمل أدت جميعها إلى تغيير البيئة المحفزة للاستثمار الخاص في العراق حيث قلة العوائد وارتفاع كلفة المخاطرة . فالمشروعات الخاصة غير قادرة على التنافس للاحتفاظ بحصتها السوقية في ظل إغراق السوق وتوقف العديد من المشاريع جزئيا او كليا عن العمل في ظل عدم توحيد وغياب المواقف والسياسات الحكومية تجاه دعم تنافسية الإنتاج المحلي.
9. ظهور موجة جديدة من هجرة رأس المال البشري ومنهم كفاءات التعليم العالي ورؤوس الأموال إلى الخارج بسبب عدم توافر بيئة لتحفيز رأس المال على الاستثمار، بحيث أخذت تعاني اغلب هذه المشروعات الصناعية والخدمية من عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي والانفتاح التجاري وإغراق السوق بالسلع والخدمات ذات جودة اقل لا ترتقي بمستوى رغبة الزبون العراقي فنجد من الصعوبة بمكان معاودة الإنتاج تحت ظروف المنافسة التجارية اللامتكافئة.

<u>وانسجاماً مع ما تقدم من استنتاجات يقدم الباحث مجموعة من التوصيات وفق الآتي :</u>

1. إن قرارات قطاع الإعمال الاستثمارية ستكون بحاجة إلى وجود خبرات متراكمة مستندة الى المعرفة متمثلة بأساتذة الجامعات مع وجود نظام مالي كفوء يزيد مستوى ثقة المستثمر ويغير قناعاته الحالية والمستقبلية بتوجيه استثماراته نحو المجالات التي ستزيد من عائداته المالية وتزيد من فرص تشغيل الايدي العاملة المحلية . فمن الضروري العمل على توفير الائتمان من خلال تسهيل عملية الضمان وتسهيل الحصول عليه وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي الاهلي .
2. العراق بحاجة ماسة إلى استراتيجية طويلة المدى لتطوير قدرته التنافسية ترتكز على محاور اهمها ((تحقيق الاستقرار – الإصلاح الاقتصادي – تحسين الإنتاجية)) كون تحقق الاستقرار يعد البداية لكل الجهود التي يمكن أن تبذل ، أما الإصلاح فهو ضرورة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع النشاط الاقتصادي ، أما الإنتاجية فهي المحور الاساس لرفع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية بان يقوم قطاع الأعمال بالاستثمار أكثر فأكثر في مجال تحسين الإنتاجية من خلال ما يتمتع به من مزايا في إدخال وتحسين الماكينات والمعدات وتدريب العاملين ورفع مهاراتهم من خلال اكمالهم الدراسة الجامعية في مؤسسات تعليم عالي ذات نظام تعليمي متطور قادر على مواكبة متطلبات سوق العمل المحلية .
3. محاولة تبسيط الإجراءات الحكومية لتنمية الاستثمار وازالة المشكللات الاستثمارية مثل إنشاء صندوق استثماري لتشجيع انشاء مشروعات تنموية مختلفة للمساهمة في جذب الاستثمارات الخارجية وتدفق رأس المال الاجنبي

من خلال تنظيم عمليات التعاقد الحكومية وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الحكومية لتجميع المعلومات الخاصة بمناخ التجارة العالمية والاستثمارالعالمي وكذلك القطاع الخاص لحل المشكلات القائمة بسبب عدم امتلاكه الملاءة المالية والاقتصادية والوسائل الضرورية لتمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة . ولم يمتلك بعد أية مقومات لإنجاز واتمام عملية تمركز رأس المال الضرورية لاستكمال سيطرة النمط الرأسمالي للإنتاج ، وتأسيسا على ما تقدم ينبغي التأكيد على دور الدولة في الإصلاح لدعم اتجاهات اقتصاد السوق وبناء قواعده وإقرار وإنفاذ القوانين.

4. تفعيل القطاعات الإنتاجية في العراق على اختلافها من خلال أعادة تأهيل مؤسساتها ومساعدتها في عملية تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و اعتماد مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص بالاستفادة من خبرات قطاع التعليم العالي والتوائمة معه في عملية صياغة الاستراتيجيات المناسبة لكل قطاع انتاجي ، فمن الواجب التفكير في وضع برنامج عمل تنموي متكامل من الأنشطة يساهم في التنمية الصناعية والزراعية وغيرها كذلك يجب على صانعي السياسات ان يصمموا سياسة زراعية وصناعية حكومية من شانها التركيز على مجموعة منتقاة من المشاريع تتمتع بالحماية المالية ودعم حكومي من اجل امتلاك التقانة والتدريب عليها من اجل الانتقال الى الاسواق العالمية ونشر انجازاتها وتقديم القروض بأقل سعر فائدة لتمكينها من النمو والتنافس .
5. قيام الحكومة بإلزام مشروعات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتكنولوجية والتسويقية اللازمة لنجاح المشروعات الخاصة ومنها الجامعات الاهلية والاستفادة من مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان الجانب التسويقي لها ، فضلا عن تقديم امتيازات وإعفاءات واعانات ملموسة من جانب الحكومة سواء على صعيد مستلزمات الانتاج او المنتج النهائي.
6. توفير قاعدة بيانات والمعلومات الدقيقة لدى المستثمرين تتعلق بطبيعة عمل القطاع الخاص وصميم نشاطه والاستثمارات التي يمكن ان يضطلع بها وفقا لمسار انمائي محدد تحقيقا للهدف العام للتنمية.
7. الاهتمام بالمجمعات التجارية والصناعية والتعليمية والتي تعد بيئة حاضنة لكل الإعمال والمشروعات المبعثرة جغرافيا والتي بعيدة عن أنظار الدولة وتوفير الحوافز الاستثمارية لها ومنها مشروعات انشاء جامعات اهلية ذات بنى تحتية متميزة .

المصادر References

1- البنك الدولي ، بيانات مؤشر سهولة اداء الاعمال
https://archive.doingbusiness.org/ar/data/doing-business-score

2- حسن ، سعدية هلال "مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة العراق والامارات العربية المتحدة "
http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950

3- داوودي ، محمد " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية" ، مجلد 13 ، العدد 2 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2011 .

4- كاطع ، ريسان حاتم " دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر " ، دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية ، بغداد ، 2022 .

Indicators for Assessing the International Investment Environment and Iraq's position – Private universities are developmental models

Assist.lecturer , Ahmed ibrahim Hussein Obaidi

Abstract :

The higher education sector represents the most prominent pillars supporting the investment environment and the main pillar of society and its economic and social advancement as it interacts mainly to reduce the scope of the economic and social gap of developing countries to reach the endeavor reached by developed countries, and therefore there must be a sound management of the economy as a whole based on academic knowledge, reasonable infrastructure and a degree of development for the financial sector and the minimum number of human resources with efficient skills and capabilities. It can be said that there are factors that shape the general economic, social, cultural and legal environment and affect the actual directly and indirectly on the performance of investment and achieve its profitability, such as economic methodologies, social conditions, and the legal and institutional framework that governs investments. A current research depends on the ease of doing business index and Iraq's position in it as one of the indicators for evaluating the international investment environment in general and Iraq in particular. As the private university education sector represents one of the sectors of increasing importance to attract investment, considering that universities are the core of sustainable development and its role in process of national renaissance project building , they are not only a main tributary of economic and social development , but they are in A heart of its fabric , they are the reason for progress and nation-building. Especially A higher education and scientific research establishments refers to An active by essential element in any development country , we can ask what universities produce from research activities , seminars, conferences, studies and others .

Higher education seeks to achieve sustainable development in an era characterized by the knowledge and information revolution, and thus education and development are two sides of the same coin centered on the human being and its goal is to build the human being and develop his ability and energies in order to achieve human development, and so that the state can compete with the world of global economy.

Keywords : Investment environment , University education , Ease of doing business index , Iraq .

****

****

****